



الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس

محمد بن ناصر البقيه

أستاذ الإدارة التربوية المساعد

قسم الإدارة التربوية - كلية التربية بالرياض - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: mbagieh@ksu.edu.sa

منيرة بنت محمد الشريف

ماجستير الآداب في الإدارة التربوية

جامعة الملك سعود - مشرفة تربوية-إدارة تعليم القويعية - المملكة العربية السعودية

الملخص

هدف الباحثين من جامعة الملك سعود في هذه الدراسة إلى التعرف على دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية من وجهة نظر قائدات المدارس و التعرف على أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام من وجهة نظر قائدات المدارس. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة البحث وأهدافه. حيث صممت لذلك استبانة و تم التأكد من صدق وثبات أداة البحث.

وبعد إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- حصلت عبارة دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية بمتوسط (2.49 من 3) ، يليه دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية بمتوسط (2.43 من 3) ، وأخيراً جاءت دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية بمتوسط (2.41 من 3) . واتضح من النتائج أن أهم المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم العام تمثلت في المعوقات الاقتصادية بمتوسط (2.64 من 3).

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، تجويد مخرجات التعليم، قائدات المدارس، محافظة القويعية.



Privatization and its Role in Improving The Outcomes of Education from School Leaders` Perspective

Mohammad Nasir Albagieh

PhD in Education Leadership

**Department of Educational Administration - College of Education in Riyadh - King
Saud University - Kingdom of Saudi Arabia**

Email: mbagieh@ksu.edu.sa

Muneerah Mohammad Alshreef

Master in Education Leadership

**King Saud University - Educational Supervisor - Al-Quway'iyah Education Department
- Kingdom of Saudi Arabia**

ABSTRACT

To recognize the role of privatization in improving the economic, social and artistic outcomes of education from the point of view of school leaders. Identify the most important obstacles (administrative, social and economic) facing the privatization of public education from the point of view of school leaders

To achieve the research objectives, the researchers used the descriptive approach to the nature of the research and its objectives. After conducting the necessary statistical analysis, the research reached a number of results, the most important of which are:

-The vocabulary of the study confirms the role of privatization in improving the output of education in terms of economic, social and technical, with an average of (2.44 out of 3). The results showed that the most important roles of privatization in improving the educational outcomes in terms of economic, social and technical were the role of privatization in improving the educational outcomes (2.49 out of 3), followed by the role of privatization in improving the economic outcomes of education with an average of (2.43 out of 3). Finally, the role of privatization in improving the educational outcomes of the social level was average 2.41 out of 3).

-The results of the study indicate that the most important obstacles (administrative, social and economic) facing the privatization of public education were the economic obstacles (2.55 out of 3) , Followed by social obstacles (2.53 out of 3), administrative obstacles (2.46 out of 3), and administrative obstacles .

Keywords: Privatization, improving the outcomes of education, school leaders.



مقدمة:

برزت التخصصية كاتجاه تطوري لمواجهة المتغيرات والتحديات العالمية في جميع الدول، وحظيت في الآونة الأخيرة باهتمام المختصين في المملكة العربية السعودية، حيث اعتبروا وجود القطاع الخاص أحد دعائم اقتصاد المملكة، من خلال تحويل دور الحكومة من التمويل والإشراف الكامل، الى التنظيم والمراقبة (العتيبي، 1438، ص.2).

وقد جاء قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، برئاسة ولي العهد السعودي، رقم (2719) وتاريخ 1437/7/18 هـ بتنفيذ برنامج التخصصية، ليتوافق مع رؤية المملكة 2030، حيث نص على أن (يشارك القطاع الخاص في البناء والتشغيل في قطاع التعليم، وإدخال المدارس المستقلة مع اجتذاب القطاع الخاص لعقود الصيانة ونقل ملكية المدارس الحكومية، مما يساهم في رفع المستوى التعليمي وتخفيض النفقات الحكومية مع الحفاظ على دور وزارة التعليم في العملية التعليمية).

لذا فالتخصصية تعد أحد الحلول التي تعقد عليها الآمال في تحسين مخرجات التعليم بشكل عام والتعليم العام بصفة خاصة؛ إذ يرى الكثير في التخصصية أنها الأداة الأكثر فعالية في توفير جو يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم أثناء الدراسة، والعمل على زيادة مستوى التحصيل لديهم (أحمد، 2016، ص 36).

مشكلة الدراسة:

التخصصية ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لزيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية في المجتمع بما يؤدي إلى زيادة معدلات مخرجات التعليم، وتهيئة الفرد لديناميات العصر الجديد، إذ أن الثورة التكنولوجية الثالثة يجب أن تسير وفق سياسات مدروسة وتعتبر التخصصية إحدى تلك السياسات (أحمد، 2016، ص.22). وأشارت دراسة فريفيير (2018، ص.335) الى قضية التخصصية وضرورة العمل بها، وذلك بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنشآت، وتخفيض كلفة الإنتاج، تحسين جودة الخدمات المقدمة، تخفيف الأعباء المالية عن موازنة الدولة، وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة إطلاع المتعلم على قضية التخصصية، وبيان أبعادها، وخلفياتها، ونتائجها، الأمر الذي يساعده على تكوين اتجاه واضح تجاهها، بما ينعكس في تحسين مخرجات عمليتي التعليم والتعلم.

حيث ذكرت الجبير (2017، ص.55) ان هناك ضرورة لتخصصية التعليم من أجل تحسين مخرجاته، حيث أنها سوف تساهم في تخفيف الضغط على التعليم الحكومي، وسوف تمكن من فتح تخصصات حديثة يحتاج إليها سوق العمل السعودي، لذلك ينبغي على وزارة التعليم القيام بالمتابعة، والإشراف الدقيق، ووضع الضوابط التي تجعل التخصصية تسير وفق وثيقة سياسة التعليم في المملكة وتحقق العائد المرجو منها.

وتجدر الإشارة الى أن وزارة التعليم بالمملكة اعتمدت مسمى قائد وقائدة مدرسة بدلاً عن مسمى ومدير ومديرة المدرسة بعد صدور توجيه لجميع الإدارات التعليمية بناء على موافقة وزير التعليم في ملتقى القيادة المدرسية تحت رقم 12504 وتاريخ 1436/7/18 هـ بهدف أن ينعكس ذلك على ممارستهم الإدارية والقيادية، وتأكيد بأن نجاح هذه المرحلة مرهون بقدرة القيادات المدرسية على فهم طبيعة هذه المرحلة ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف التعليمية للرؤية الوطنية 2030، ومن ثم يجب أن تبدأ عملية تطوير منظومة المدرسة من قياداتها باعتبارهم المحرك الأهم لكل ما فيها والموجه الأساسي لكل تحركاتها سواء من جانب المعلمين أو الطلاب أو العملية التعليمية بكافة محاورها، وكذلك تشجيع مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية مشروط باستجابة القيادات المدرسية وتحمسهم لتلك الإجراءات ومن ثم يستوجب ذلك اتخاذ إجراءات استراتيجية تضمن مشاركة فاعلة من القيادات المدرسية، وتفعيل دورهم على المستوى التنفيذي (حسين، البلوي، 2017، ص.9).

وفي ضوء ما سبق تظهر الحاجة الى تخصصية التعليم والتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص وبذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر القيادات المدرسية؟



أهداف الدراسة:
هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية من وجهة نظر قائدات المدارس. و التعرف على أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام من وجهة نظر قائدات المدارس.

أهمية الدراسة:
تتلخص أهمية هذه الدراسة في بعدها العلمي من خلال دراسة دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم بالمملكة العربية السعودية والذي قد يمثل إضافة لمجال البحث التربوي. إضافة إلى أن هذه الدراسة قد تساعد في إثراء المكتبة العلمية، والأكاديمية السعودية بالتفسير العلمي لخصخصة التعليم من واقع تطبيقه في المملكة مما يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريت على موضوع الخصخصة في مجتمعات أخرى، تختلف في أحوالها عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية. ومن الناحية العملية فقد تسهم هذه الدراسة في زيادة الوعي لدى قائدات المدارس بالدور الذي تقوم به الخصخصة في تحسين مخرجات التعليم.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الأول: مفهوم الخصخصة:

ويشير مصطلح الخصخصة في مفهومه الضيق إلى عملية التحول في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتتضمن عملية تحويل الملكية من خلال بيع كل أو أجزاء من الملكية من الدولة إلى الأفراد، أما المفهوم الواسع للخصخصة فيتضمن صيغ مختلفة أهمها تحويل الملكية أو إلغاء التأمين أو إنهاء المشروعات الحكومية وتأجيرها للقطاع الخاص أو تحويل الإدارة أو السيطرة على المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص وفتح مجال للمقاولين الأفراد لتجهيز السلع والخدمات التي تحتاجها المنشآت الحكومية (القريشي، 2011، 3). ويعرف (محمد، وتهامي، 2010، 173) الخصخصة في التعليم على أنها: "إسناد الحكومة بناء أو إدارة أو تمويل بعض المدارس أو إسناد بعض المهام الأخرى بالتعليم الأساسي للقطاع الخاص، ليقوم بتلك المهام بالاشتراك مع الحكومة أو بدون الاشتراك معها بهدف توفير مزيد من الفرص التعليمية وتحسينها وتحقيق التنافس". ويرى (شاهين، 2013، 1) أن التعقيد في مفهوم الخصخصة بشكل عام أدى إلى غموض وتشويش في مفهوم خصخصة التعليم حيث بدأ الحديث عن الخصخصة في التعليم لا يقتصر على مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية بل توسع أيضاً ليشمل مجموعة من الترتيبات التعليمية الأخرى التي لديها عناصر مهمة من التمويل الخاص والعمليات والخدمات فنتج عن ذلك ظهور أشكال عديدة ومتنوعة من خصخصة التعليم منها:

- 1- التعاقد Contracting out
وفيه تقوم المدارس الحكومية بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بإمداد المدرسة بخدمات معينة مثل النقل وتقديم الوجبات وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وصيانة المباني وما شابه ذلك.
- 2- القسائم Voucher school
وفه تقوم الحكومة بتزويد الأهل بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة، ليستخدم الأهل قيمة القسيمة في إلحاق أبنائهم بمدرسة أهلية يختارونها وتكون تكلفتها رسوماً تناسب قيمة القسيمة، والافان عيهم دفع الفارق من جيوبهم.
- 3- الإحلال Take- Over
وفيه تقوم الحكومة بإسناد إدارة المدارس وتنظيمها إلى مؤسسات أهلية خاصة، حيث تتعاقد الحكومة مع هذه المؤسسات لتتولى إدارة المدارس الحكومية وتسيرها مقابل رسوم تدفعها الحكومة.
- 4- المعاهدة Charter School
حيث تتفق الحكومة والمدرسة على قيام المدرسة بأداء مهام محددة مقابل منح المدرسة ميزانية خاصة واستقلال في الأنظمة التي تحررها من قيود الدولة.
- 5- رصيد الضرائب Tax- Credit
وفيه يقتطع حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب في سن المدرسة للاستفادة منها في دفع رسوم التعليم.
- 6- امتلاك القطاع الخاص للمدارس Private School
وهذه أكثر أشكال خصخصة التعليم انتشاراً خاصة في البلدان العربية، ومنها تكون المدرسة تحت إدارة أهلية سواء أكانت ربحية أم غير ربحية، وتكون فيه ملكية المدرسة كاملة تعود إلى القطاع الخاص، والتعليم فيها بمقابل مادي



تحده المدرسة خلافاً للأنواع الأولى التي يظل فيها التعليم مجانياً، وطرحت بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية (شاهين، 2013، 4-5).

المحور الثاني: دور التخصص في تجويد مخرجات التعليم

وفي الدول المتقدمة يقع عبء تمويل أكثر برامج التعليم على عاتق القطاع الخاص ، ومن العوامل التي ساعدت على تحقق ذلك :ارتفاع مستوى المعيشة ومستوى دخول الأفراد، مما مكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل تزايد معدلات أرباحها وبطء معدلات النمو السكاني في تلك المجتمعات مما قلل الضغط على المؤسسات التعليمية ، ومن هنا ظهرت مجموعة من الأصوات في الدول النامية تنادي بضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم والاتجاه الى التخصصة للتخفيف من الأعباء المالية على الحكومات (سياف، 2017، 54-55).

ويلاحظ المتابع لتطور التعليم الأهلي انتشار مجموعة من المدارس التي تفوقت على المدارس الحكومية في المباني والتجهيزات وتطبيق أساليب التعليم والتعلم المتطورة، خاصة في بعض المدن الرئيسية مثل الرياض وجدة والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة، وظهر التنافس بين تلك المدارس في تقديم تعليم منافس استقطب أولياء الأمور الطامحين الى تعليم نوعي متميز لأولادهم (سياف، 2017، 69).

ومن أهم أدوار التخصص في التعليم ما يلي:

أ- خفض الإنفاق الحكومي : يعد أحد المتطلبات الأساسية لهيكل الاقتصاد في المدى البعيد.
ب- زيادة الكفاءة الاقتصادية : إن رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق تخصص القطاع العام يعد الهدف الأساسي لبرنامج الإصلاح، والكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية التخصص ، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على قدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكمية بأدنى حد من التكاليف وإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس التكاليف.

ت- التخفيف من المديونية الخارجية.

ث- تؤدي الى إبعاد البيروقراطيين وإزالة العبث.

ج- تساعد على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية.

ح- تؤدي الى توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المجتمع في التنمية.

خ- تمكن الأفراد بالإحساس بالرضا والطمأنينة بشرط تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والحرية الاقتصادية، وأن تعمل في إطار استراتيجية واضحة للتنمية لتحقيق التنمية الشاملة (كريم، 2010، 161).

د- تقدم فرص تعليمية لأولئك الذين لم يتسن لهم التعليم لأسباب مختلفة، وتساعد الحكومة على تخفيف العبء عنها في أمور الخدمات للفرغ هي لرسم السياسات (الكعبي، 2017).

ذ- تحقق للمؤسسات التعليمية مزايا تفتقر إليها حالياً مثل توفير ما تحتاج اليه من نفقات والرفع من كفايته وإصلاح عيوبه وإتاحة المجال للتنوع في الجهات التي تقدم الخدمات التعليمية (المانع، 2003، 103-104).

ويأتي التعليم ضمن أولويات الدولة في برنامج التخصص، لضمان جودة عالية للمخرجات التعليمية وتقليل العبء الاقتصادي، وبالرغم من وجود أزمة اقتصادية عالمية، وشح الموارد، وتراجع أسعار النفط، إلا أن الدولة تؤمن بضرورة التعليم للجميع، فضخت مليارات الريالات في التعليم، حتى أصبحت ميزانيته من بين أكبر القطاعات (النمر، 2018، رواد الأعمال).

وقد وافق مجلس الوزراء على مبادرة «المدارس المستقلة»، وذلك بتحويل 25 مدرسة حكومية إلى القطاع الخاص ليقوم بتشغيلها، بهدف رفع مستوى مخرجات التعليم في المدارس الحكومية المختارة بمنحها بعض الاستقلالية، وتمت تسميتها "المدارس المستقلة"، وتندرج هذه المبادرة ضمن قطاع التعليم، وتسعى المبادرة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: الارتقاء بجودة التعليم، وتحقيق الفاعلية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم، وستعمل المدارس المستقلة على:

* إنشاء دفعة جديدة من المشغلين في القطاع الخاص وتمكينهم.

* تحسين مستوى الأمن والأمان في المباني المدرسية.

* توفير فرص أعمال، ومستوى ربح جاذب.

* تحقيق الإثراء في المناهج والتعليم، وتقديم الدروس الخصوصية، وتوفير الأنشطة اللاصفية.

* تحسين جودة التعليم.



- * الإنفاق والاستخدام الفاعل للأموال والموارد.
- * تطوير نموذج تعليمي يركز على الطالب.
- * تحسين مستوى تطوير المعلمين والمعلمات وإدارة الأداء.
- وكشفت «التعليم» أن المدارس المستقلة في السعودية، ستكون:
- مجانية لكافة الطلاب «تمولها الحكومة بشكل رئيس».
- يديرها مشغلون «أفراد ذوو خبرة أكاديمية» في القطاع الخاص، وتخضع إلى الرقابة الحكومية.
- توفير مرونة أعلى في التوظيف في القطاع الخاص دون المساس بمعلم القطاع الحكومي.
- تأمين مستوى عالٍ من الاستقلال في الشروط الأكاديمية. (الشاعر، 2019، جريدة الوطن).
- المحور الثالث: المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم العام :**
- تحمل فكرة (الخصخصة) الكثير من العقبات والإشكاليات والمخاطر والتي تختلف بطبيعتها في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية. ويرجع ذلك إلى ما تنسم به البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان المتقدمة من حرية اقتصادية وسيادة للقطاع الخاص واستقرار وأمن سياسي واجتماعي على نحو يجعل من مناخ تطبيقها في هذه الدول ملائماً وغير مقترن بالإشكاليات والعقبات التي تعترض مثل هذه السياسة في البلدان النامية التي تسودها بيئة اقتصادية مليئة بالتدخل الحكومي وهيمنة القطاع العام على نطاق واسع ويمكن إجمال العوائق والإشكاليات التي تواجه الدول النامية على وجه الخصوص عند تطبيق الخصخصة على النحو الآتي:
1. نقص المعلومات الصحيحة والمحدثة والشاملة لدراسة أي نشاط قبل الخصخصة في كثير من الدول النامية ، ففي كثير من تجارب التخصيص السابقة في الدول النامية لم تكن المعلومات متوافرة، أو يصعب الحصول عليها إضافة إلى أنها غير كافية وتفقد التنظيم والتحديث، مما أدى إلى إعاقة جهود التخصيص في تلك الدول.
 2. افتقار غالبية الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق منها : ضعف وجمود أسواق المال، وهيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية، ومشكلة اختيار المشروعات والأنشطة التي يمكن أن تدخل ضمن الخصخصة (عويضة، 2003، 14).
 3. التكاليف المالية الكبيرة المترتبة على عملية الخصخصة، فخصخصة أي منشأة يحتاج إلى تكاليف إدارية وتكاليف إشراف وتكاليف إعادة الهيكلة المالية وتكلفة إصلاح وإحلال وصيانة الأصول وخدمات استشارية من خبراء محليين، وكل ذلك يدعو الحكومة لتوفير السهولة اللازمة لتمويل هذه المتطلبات (القضاة، 2006، 39).
 4. التخوف من البطالة بسبب تسريح العاملين مما يدفع إلى إعاقة تنفيذ القرارات الصادرة ويشكل ضغطاً جماعياً من خلال النقابات والتنظيمات السياسية، حيث أن هناك شعوراً لدى هذه الجماعات بأن الخصخصة تعتبر تصفية للممتلكات العامة لصالح بعض الوسطاء ، لذلك لا بد أن يشتمل برنامج التخصيص على سياسية واضحة للتعامل مع هذه المشكلة التي قد تحدث نتيجة لتخصيص مثل هذه المنشآت (الزعاري ، 2004، 26-27).
 5. ضعف الأجهزة الرقابية التي لها صفة الاستقلال، والتي تضطلع بمهمة الرقابة على المشروعات المحولة إلى القطاع الخاص، وبخاصة الأسعار التي تفرضها على جمهور المواطنين المتلقين للسلع أو الخدمات التي تقوم هذه المشروعات بتوفيرها.
 6. الخسائر التي تعاني منها منشآت القطاع العام لا تشكل مركز جذب لشرائها من قبل المستثمرين وخاصة عندما تكون هذه المنشآت كبيرة وتتطلب رؤوس أموال كبيرة للاستثمار ، إزاء نقص رؤوس الأموال المحلية وعدم رغبة المستثمر الأجنبي للاستثمار في مثل تلك المجالات.
 7. صعوبة اختيار الأشخاص الملائمين من الملاك أو المستثمرين الجدد بالنظر لما تعاني منه الدول السائرة في طريق النمو من ندرة في الخبرات الإنتاجية والتسويقية والمالية ومن المنظمين والصناعيين المجريين من ميول المضاربة والتقلب السلوكي في النشاط الاقتصادي (جاسم ، 2005 ، 47).
- ويواجه التعليم العام في المملكة العربية السعودية تحديات عديدة لعل أبرزها ارتفاع كلفة الخدمات التعليمية ، وازدياد حجم الإنفاق على التعليم بجميع مراحله بسبب التطور الكمي في أعداد الملتحقين بالتعليم إلى درجة فاقت تقديرات خطط التنمية ، يقابلها مشكلات تربوية حادة كالهدر التربوي وعدم توزيع مخصصات التعليم بصورة متكافئة (الحامد وآخرون ، 1426 ، 275).
- ولقد ظهرت العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه استثمار القطاع الخاص في التعليم العام والتي ذكر منها (السلطان، ١٤٢٣ هـ، 54-55):
- عدم إحساس القطاع الخاص بأهمية الاستثمار في التعليم.



- صعوبة الاتصال بين المهتمين بالاستثمار في التعليم والمسؤولين، وذلك من خلال عدم وجود قنوات مباشرة للاتصال.
- قلة الندوات والمؤتمرات التي تجمع بين المستثمرين من القطاع الخاص ومنسوبي التعليم، والاعتماد على المخاطبات الكتابية والقنوات الرسمية للاتصال، وغياب المجالات والمشروعات التعاونية، مما أوجد عزلة بين الجميع وتولد انطباعات خاطئة لدى منسوبي القطاع الخاص بانعزالية التعليم وبعده عن متطلبات المجتمع.
- بعض الانطباعات الخاطئة لدى منسوبي التعليم بأن القطاع الخاص يركز اهتمامه على الربح المادي دون أي جانب آخر.
- بيروقراطية الإجراءات مع صعوبتها وطول المدة المبذولة في تحقيق الطلب من الجهات التعليمية. ويؤكد (العمر، 2016، جريدة المواطن) على ضرورة إصلاح التعليم العام من خلال عملية الخصخصة، والتي اعتبرها عملية مختلفة من مرحلة دراسية لأخرى، وأضاف: "يجب أن تكون عمليات الخصخصة على مراحل، ومن خلال تغيير البنية التحتية التي تحتاج لبناء قدرات للإدارة، وقدرات لحوكمة التعليم العام، وإجراء بعض التحسينات لخلق الشفافية في منظومة التعليم والتدريب".
- إن التعليم الجيد هو العلاج الناجع للعديد من مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم القوي هو من يعول عليه لقلب موازين الاقتصاد مستقبلاً من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد منتج وفاعل في الدورة الاقتصادية، وهذا بدوره يقتضي أن تكون عملية خصخصة التعليم عملية متأنية وعلى مراحل وفق ضوابط صارمة ومشددة، لضمان أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية وتجويد مخرجات التعليم بما يخدم رؤية المملكة 2030 (الزايدي، 2017، صحيفة برق للنشر الإلكتروني).

المحور الرابع: أهمية آراء قائدات المدارس حول موضوع خصخصة التعليم

مما لا شك فيه أن عملية التربية لها تأثير كبير جداً على العملية الإدارية التعليمية، خاصة عند التوسع في عملية خصخصة التعليم، الأمر الذي يتطلب توفر القادة التربويين الفاعلين والمؤثرين والقادرين على المرحلة الإدارية الجديدة وإتقان الأسس الإدارية المتعلقة بهذا وممارسة أساليبها وكل ما وصلت إليه من دراسات ونظريات و تطبيقات عملية على الأرض (سياف، 2017، 91).

وتعتبر الإدارة المدرسية وسيلة مهمة لتنظيم الجهود الجماعية في المدرسة من أجل تنمية الطالب تنمية شاملة متكاملة ومتوازنة وفقاً لقدراته واستعداداته وظروف البيئة التي يعيش فيها، كما يحتاجها المعلم لتسيير أموره وأمور مدرسته، ومن هنا أصبحت الإدارة المدرسية ذات أهمية بالغة بالنسبة للطلاب وللمعلم وغيرهم ممن يعملون في المدرسة بل ولأولياء أمور الطلاب والبيئة المحلية، كما تحتاجها المدرسة لتسيير أمورها التعليمية، وقد أصبح حسن الإدارة وكفاءتها من الخصائص المهمة التي تمتاز بها المدرسة الحديثة عن المدرسة التقليدية، إن الإدارة المدرسية لم تعد مجرد تسيير شؤون المدرسة سيراً روتينياً ولم يعد هدف قائد المدرسة المحافظة على النظام في مدرسته، بل أصبح محور العمل في هذه الإدارة يدور حول الطالب، وحول توفير كل الظروف والإمكانيات التي تساعد على توجيه نموه العقلي، والبدني والروحي، والتي تعمل على تحسين العملية التربوية لتحقيق هذا النمو، كما أصبح يدور حول تحقيق الأهداف والأغراض التربوية والاجتماعية حجر الأساس في الإدارة المدرسية (محمد، 2004، 22).

المحور الخامس: الدراسات السابقة

- دراسة الزومان. (2018م). بعنوان الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نوع الخصخصة في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام المقابلة مع ثلاث مدراء تم اختيارهم بشكل قصدي لانهم يعتبرون من صناع القرار حيث يمثلون 60% من مجتمع الدراسة المكون من خمس مدراء، وتحليل الوثائق كأدوات لجمع البيانات، من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك خصخصة جزئية في قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وتعني أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة.



– دراسة سيفاف، نوف محمد راشد (2017) بعنوان: متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام من وجهة نظر القيادات التربوية في مدينة الرياض.

هدفت الدراسة بشكل رئيس الى التعرف على متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام مدن وجهة نظر القيادات التربوية في مدينة الرياض كما هدفت الى التعرف على الصعوبات التي تواجه خصخصة مدارس التعليم العام في مدينة الرياض من وجهة نظر القيادات التربوية ، وسعت أيضاً للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية لأفراد العينة حول محاور البحث والتي تعزى لمتغيرات (نوع المدرسة الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة) ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي كما استخدمت الاستبانة كأداة لدراستها ، وتكون مجتمع الدراسة من القادة والقائدات التربويين في المدارس الثانوية الحكومية والأهلية التابعة لمكاتب التربية والتعليم في شمال مدينة الرياض والبالغ عددهم (107) قائدة وقائد تربوي وقامت الباحثة بتطبيق دراستها على المجتمع الكلي، وأظهرت نتائج الدراسة الآتي: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام من وجهة نظر القيادات التربوية في مدينة الرياض، وتبين من النتائج أن أبرز هذه المتطلبات هي (السماح لشركات القطاع الخاص بتوفير النقل المدرسي المناسب، والسماح لشركات القطاع الخاص بتصميم مبان مدرسية نموذجية حديثة، وتوفير فرص وظيفية جديدة للشباب والفتيات)، وأن أفراد عينة الدراسة موافقون على المشكلات التي ستواجهها القيادات التربوية في خصخصة مدارس التعليم العام في مدينة الرياض ، وتبين من النتائج أن أبرز هذه المشكلات هي (تزايد المشكلات القانونية نتيجة تعثر سداد الرسوم الدراسية للقطاع الخاص ، ورفض موظفي القطاع العام من المعلمين والمعلمات التخلي عن وظائفهم الحكومية والانتقال على ملاك القطاع الخاص ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 فأقل في اتجاهات أفراد عينة البحث حول محاور الدراسة باختلاف متغير (الجنس-المؤهل العلمي-سنوات الخدمة) متغير)، بينما كشفت النتائج أن هناك فروق باختلاف نوع الوظيفة ، وتبين من النتائج أن الفروق لصالح قادة وقائدات المدارس الأهلية.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالآتي: الحرص على التناسق بين برامج الخصخصة وأليات تطوير التعليم، وتبسيط الأنظمة وسن الضوابط الكفيلة بضمان حقوق المستثمر الأجنبي في قطاع التعليم، والعمل على تخفيض التكلفة المالية واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة على المشاريع التعليمية للقطاع الخاص، وعقد البرامج التدريبية اللازمة للقادة والمعلمين لمواكبة مشروع الخصخصة.

– دراسة العتيبي. (1438). بعنوان معوقات تطبيق الخصخصة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة الى التعرف على معوقات تطبيق الخصخصة في التعليم العام بجوانبه المالية والبشرية والاجتماعية. ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة والتي تم توزيعها على عينة بلغت (100) قائدة في المراحل الدراسية (الابتدائية- المتوسطة- الثانوية) بمدينة الرياض وكان من اهم نتائج الدراسة ان هناك معوقات تعوق التوسع في تطبيق ابعاد الخصخصة في مؤسسات التعليم العام، منها المعوقات المالية، والمعوقات الإدارية(البيروقراطية، والإجراءات التي تضعها الوزارة امام المستثمرين، وشروط البلديات التي تشكل عائق امام المستثمرين، كما ان هناك معوقات اجتماعية منها الانطباع الخاطي لدى أولياء الأمور بمادية القطاع الخاص وعدم كفاءته.

– دراسة سالماني. (2009). بعنوان خصخصة التعليم قبل الجامعي في كل من إنجلترا واليابان وإمكان الإفادة منها في مصر.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على بعض المفاهيم المتعلقة في الخصخصة بشكل عام ومحاولة علاج موضوع خصخصة التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال(إنجلترا و اليابان)، و قد استخدم الباحث المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب إجراء دراسة جدوى قبل البدء في إنشاء أي مؤسسة للتعليم قبل الجامعي الخاص عن طريق متخصصين في مجالات التخصص النوعية التي تفيد في التعليم الخاص قبل الجامعي، والتقويم الدائم والمستمر لها وإخضاعها للإشراف الدائم للتأكد من وفاء هذه المؤسسات بالمعايير والمستويات التعليمية المنصوص عليها، وتكوين شركات تعليمية غير هادفة للربح تشارك في الجهد التعليمي، والعمل على تحقيق مزيد من التنسيق والتعاون بين كافة الوزارات والمصالح الخاصة والحكومية من جهة، ومؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاص من جهة أخرى.



الدراسات الأجنبية:

دراسة "بيرم" (Bayram (2018) بعنوان انعكاس السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على التعليم: خصخصة التعليم في تركيا

هدفت إلى التعرف على أثر خصخصة التعليم في تركيا في زيادة عدد طلاب المدارس الخاصة إلى جانب العلاقة بين الجمهور، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي، بهدف وصف القوى المؤثرة لعملية خصخصة التعليم، كما يفحص النموذج التاريخي تاريخاً معيناً وحدثاً وتأثيرات هذا الحدث حتى يومنا هذا، وبعبارة أخرى تفسير الماضي بشكل نقدي من أجل العثور على الحقيقة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق سياسات الخصخصة في التعليم، تؤدي في إلى زيادة عدم المساواة الموجود في المجتمع، خاصة أن التعليم يعد من أهم الحقوق الأساسية التي تمكن كل الناس من التطور، دون أي تمييز، بحيث يمكن للجميع التمتع بحق التعليم العام المؤهل فقط في إطار الخدمة العامة للجمهور، كما ينبغي إعادة جوانب التعليم، وينبغي توفير خدمة تعليمية مؤهلة على جميع المستويات.

دراسة هيلر وجيجر. (Heler & Geiger, 2011) بعنوان: التوجهات المالية بالتعليم العالي: الولايات المتحدة الأمريكية.

تهدف الدراسة لمعرفة التطورات المتعلقة بتطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي وعائدها على الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي عن طريق اعداد استبانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي شكل مصدر تمويل عالي للولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت نتائج الدراسة ضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم العام من خلال موارد مالية إضافية تدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

دراسة (Gibson & Davis , 2008) بعنوان: أثر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في التعليم: دراسة حالة للشراكة بين مجموعة سيويل ومدرسة دوك فيكتوريا الابتدائية

وتهدف الدراسة الى التعرف على تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم على تحصيل الطلاب واتجاهاتهم وسلوكهم، والتعرف على عوامل النجاح في هذه الشراكة ومعوقاتها وتقديم مقترحات لتحسينها ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة لمدرسة دوك فيكتوريا الابتدائية في بريطانيا والتي تتم إدارتها عن طريق مجموعة بي سيويل، بموجب عقد موقع مع المجموعة، وقد أجرى الباحث مجموعة من المقابلات مع العاملين في المدرسة ومجموعة بي سيويل التي تدير المدرسة ومع مجموعة من الخبراء في قطاع التعليم، وكشفت نتائج الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص كانت إيجابية، حيث كانت مستويات الطلاب أفضل بكثير من نظرائهم في المدارس الابتدائية الحكومية، وكان لهذه الشراكة تأثيرات إيجابية على اتجاهات الطلاب وسلوكياتهم، وأشارت الدراسة الى ان أهم أسباب هذا النجاح يعود الى وجود اتجاهات إيجابية لدى طرفي العقد تجاه هذه الشراكة وتجاه الطرف الأخر، ووجود رغبة في الاستفادة من هذه الشراكة واستثمارها في تطوير العمل داخل المدرسة، إضافة الى أسباب أخرى مثل صغر حجم العقد وبساطته وإجراءاته ووضوحها وفاعلية مشاركة المجتمع المحلي فيه ودعمهم له، وفيما يتعلق بمعوقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، توصلت الدراسة الى أن أهم هذه المعوقات هي وجود اتجاهات سلبية تجاه هذه الشراكة لدى العاملين في المدرسة أو المجتمع المحلي، وصغر حجم العقد مما قد يؤدي الى صعوبة الاستمرار فيه من قبل القطاع الخاص، إضافة الى العوائق المالية التي قد تؤدي الى فشل هذه الشراكة بين القطاعين.

تعقيب عام على نتائج الدراسات السابقة:

من العرض السابق للدراسات العربية المحلية، والخليجية، والأجنبية يتضح أهمية خصخصة التعليم في تجويد مخرجاته، مع اختلاف أهداف كل دراسة منها، وتكاد تجمع معظم الدراسات السابقة على مزايا خصخصة التعليم، وذلك كمقوم رئيس لتنمية الاقتصاد الوطني، ولتحقيق جودة مخرجات التعليم وإحداث التنمية الشاملة للمجتمع. ومن خلال ما تم عرضه في الدراسات السابقة يتضح العديد من النقاط الهامة والمرتبطة بخصخصة التعليم كما يلي:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم تؤثر على تحصيل الطلاب واتجاهاتهم وسلوكهم، وتحتاج هذه الشراكة الى عوامل نجاح والتغلب على معوقاتهم وتقديم مقترحات لتحسينها وذلك ما أبرزته دراسة (Gibson & Davis , 2008)، دراسة (كلارك، 2002)، ودراسة (Levine, 2001)، دراسة (الزومان، 2018)، ودراسة (يلدريم، 2013). (yildirirm, 2013).



- هناك مجموعة من الأسباب لعدم موائمة مخرجات الثانوية للالتحاق بالجامعة وسوق العمل وذلك ما أوضحتها دراسة (الحמיד، والماجد، 2017).
- لخصخصة مدارس التعليم العام مجموعة من المتطلبات مثل: الحرص على التناسق بين برامج الخصخصة وآليات تطوير التعليم، وتبسيط الأنظمة وسن الضوابط الكفيلة بضمان حقوق المستثمر الأجنبي في قطاع التعليم، والعمل على تخفيض التكلفة المالية واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة على المشاريع التعليمية للقطاع الخاص أكدت عليها دراسة (سياف، 2017).
- للقيادات المدرسية دور في: تفعيل أهداف الرؤيا الوطنية السعودية 2030، وتحقيق الأهداف التعليمية وتفعيل الشراكة المجتمعية، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص، وتدريب المعلمين وتأهيلهم مهنيًا كما أشارت إليه دراسة (حسين، البلوي، 2017)
- يصاحب تطبيق الخصخصة في التعليم العام جوانبه المالية والبشرية والاجتماعية مجموعة من العقبات يجب العمل على التقليل منها وهذا ما أورده دراسة (العتيبي، 1438)، دراسة (المجيدل، 1433)، دراسة (نصير، 2013)، ودراسة (القحطاني، 2008).
- من الضروري الاستفادة من تجارب الخصخصة الناجحة في كثير من الدول كما جاء في عدة دراسات مثل دراسة (العمرى، 2013)، ودراسة (سالمان، 2009)، ودراسة (فيرما، 2017)، دراسة (هيلر وجيجر. ، Heler & Geiger, 2011)، ودراسة (مارنتو، 2005).
- ينتج عن خصخصة الخدمات التربوية بعض النتائج الإيجابية والسلبية المتوقعة أوردتها دراسة (الفايز، 2011)، دراسة (الحمدان، 2008)، ودراسة (عبد الله، 2005)، ودراسة (ببيرم، 2018).

منهجية البحث وإجراءاته

منهجية البحث:

بناء على مشكلة البحث وأسئلتها فإن المنهج الملائم للدراسة الحالية هو المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع قائدات المدارس والبالغ عددهن (61) قائدة خلال فترة إجراء الدراسة وهي الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1440/1439هـ، ولمحدودية مجتمع البحث اتبعت الباحثة أسلوب الحصر الشامل ، وذلك من خلال تطبيق أداة البحث على كامل مجتمع البحث وبعد التطبيق الميداني حصلت الباحثة على (61) استجابة تمثل كامل مجتمع البحث.

توزيع مفردات البحث وفق متغير المرحلة

النسبة	التكرار	الرتبة العلمية
37.7	23	الابتدائية
11.5	7	المتوسطة
50.8	31	الثانوية
%100	61	المجموع

خصائص مفردات البحث:

تم تحديد عدد من المتغيرات الرئيسية لوصف مفردات البحث، وتشمل: (المرحلة - المؤهل العلمي - عدد سنوات الخدمة في (العمل)، والتي لها مؤشرات دلالية على نتائج البحث، بالإضافة إلى أنها تعكس الخلفية العلمية لمفردات البحث، وتساعد على إرساء الدعائم التي تُبنى عليها التحليلات المختلفة المتعلقة بالبحث، وتفصيل ذلك فيما يلي:



1- المرحلة:

جدول توزيع مفردات البحث وفق متغير المرحلة

المرحلة	التكرار	النسبة
الابتدائية	23	37.7
المتوسطة	7	11.5
الثانوية	31	50.8
المجموع	61	%100

يتضح من الجدول أن (31) من مفردات البحث يمثلن ما نسبته 50.8% من إجمالي مفردات البحث في المرحلة الثانوية وهن الفئة الأكثر من مفردات البحث، بينما (23) منهن يمثلن ما نسبته 37.7% من إجمالي مفردات البحث في المرحلة الابتدائية، و(7) منهن يمثلن ما نسبته 11.5% من إجمالي مفردات البحث في المرحلة المتوسطة.

2- المؤهل العلمي:

جدول توزيع مفردات البحث وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	44	72.1
ماجستير	4	6.6
دبلوم	9	14.8
معهد معلمات	4	6.6
المجموع	61	%100

يتضح من الجدول أن (44) من مفردات البحث يمثلن ما نسبته 72.1% من إجمالي مفردات البحث مؤهلن العلمي بكالوريوس وهن الفئة الأكثر من مفردات البحث، بينما (9) منهن يمثلن ما نسبته 14.8% من إجمالي مفردات البحث مؤهلن العلمي دبلوم، و (4) منهن يمثلن ما نسبته 6.6% من إجمالي مفردات البحث مؤهلن العلمي ماجستير، و (4) منهن يمثلن ما نسبته 6.6% من إجمالي مفردات البحث مؤهلن العلمي معهد معلمات.

3- عدد سنوات الخدمة في العمل:

جدول توزيع مفردات البحث وفق متغير عدد سنوات الخدمة في العمل

عدد سنوات الخدمة في العمل	التكرار	النسبة
أقل من ثلاث سنوات	14	23.0
من ثلاث إلى ست سنوات	17	27.9
أكثر من ست سنوات	30	49.1
المجموع	61	%100

يتضح من الجدول أن (30) من مفردات البحث يمثلن ما نسبته 49.1% من إجمالي مفردات البحث عدد سنوات خدمتهن في العمل أكثر من ست سنوات وهن الفئة الأكثر من مفردات البحث، بينما (17) منهن يمثلن ما نسبته 27.9% من إجمالي مفردات البحث عدد سنوات خدمتهن في العمل من ثلاث إلى ست سنوات، و (14) منهن يمثلن ما نسبته 23.0% من إجمالي مفردات البحث عدد سنوات خدمتهن في العمل أقل من ثلاث سنوات.

4-3- أداة البحث:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف البحث، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها وتعتبر الاستبانة أحد أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات المقننة، والأكثر صدقاً وثباتاً.



- (أ) بناء أداة البحث:
بعد الاطلاع على الأدبيات التربوية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، وفي ضوء معطيات وتساؤلات البحث وأهدافه تم بناء الأداة (الاستبانة)، وتكونت في صورتها النهائية من قسمين، وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها، وثباتها:
- 1- **القسم الأول:** يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بمفردات البحث، والمتمثلة في: (المرحلة – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخدمة في العمل).
- 2- **القسم الثاني:** ويتكون من (32) عبارة، موزعة على محورين أساسيين، والجدول (3-4) يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على المحاور.

جدول محاور الاستبانة وعباراتها

المجموع	عدد العبارات	البعد	المحور
15 عبارة	5	دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية	دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية
	5	دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية	
	5	دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية	
17 عبارة	5	المعوقات الإدارية	أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية و الاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام
	5	المعوقات الاجتماعية	
	7	المعوقات الاقتصادية	
32 عبارة		الاستبانة	

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات مفردات البحث، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق – محايد – غير موافق)، ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق (3) درجات، محايد (2) درجتان، غير موافق (1) درجة واحدة.

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الثلاثي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى ($3 - 1 = 2$)، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس ($2 \div 3 = 0.67$)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول تقسيم فئات مقياس ليكرت الثلاثي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة	
		من	إلى
1	موافق	2.35	3.00
2	محايد	1.68	2.34
3	غير موافق	1.00	1.67

وتم استخدام طول المدى في الحصول على حكم موضوعي على متوسطات استجابات مفردات البحث، بعد معالجتها إحصائياً.

صدق أداة البحث:

صدق أداة البحث يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت له كما يقصد به شمول الاستبانة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة البحث من خلال:

1- الصدق الظاهري لأداة البحث (صدق المحكّمين):
للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكّمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكّمين إلى (10) محكّماً، وقد طلب من السادة المحكّمين تقييم جودة الاستبانة، من حيث قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه، والحكم على مدى ملاءمتها لأهداف البحث، وذلك من خلال تحديد وضوح العبارات، وانتمائها للمحور، وأهميتها، وسلامتها لغوياً، وإبداء ما يروونه من تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات.
وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملحوظات، تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكّمين، ومن ثم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

2- صدق الاتساق الداخلي للأداة:
للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة.

الجدول رقم معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للبعد

المحور الأول (دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية)				
البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد
دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية	1	**0.881	4	**0.772
	2	**0.771	5	**0.907
	3	**0.891	-	-
دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية	6	**0.913	9	**0.905
	7	**0.805	10	**0.750
	8	**0.883	-	-
	11	**0.759	14	**0.909
دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية	12	**0.869	15	**0.796
	13	**0.807	-	-

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، والدرجة الكلية للمحور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

جدول معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للبعد

المحور الثاني (أهم المعوقات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه خصخصة التعليم العام)				
البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد
المعوقات الإدارية	1	**0.573	4	**0.779
	2	**0.469	5	**0.514
	3	**0.608	-	-
المعوقات الاجتماعية	6	**0.876	9	**0.813
	7	**0.820	10	**0.505
	8	**0.542	-	-

**0.779	15	**0.668	11	المعوقات الاقتصادية
0.316	16	**0.555	12	
**0.763	17	**0.731	13	
-	-	**0.641	14	

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، والدرجة الكلية للمحور، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه

ثبات أداة البحث:

تم التأكد من ثبات أداة البحث من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α))، ويوضح جدول قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

ثبات المحور	عدد العبارات	محاور الاستبانة
0.8972	5	دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية
0.9053	5	دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية
0.8842	5	دور التخصصية في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية
0.5391	5	المعوقات الإدارية والاجتماعية و
0.7631	5	المعوقات الاجتماعية
0.7401	7	المعوقات الاقتصادية
0.9147	32	الثبات العام

يتضح من الجدول أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.9147)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

أهم النتائج البحث و التوصيات

أولاً: إجابة السؤال الأول: ما دور تخصصية التعليم في تجويد مخرجاته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية من وجهة نظر قائدات المدارس؟
جاءت النتائج موافقة على أن للتخصصية دور في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية بمتوسط (2.44 من 3).



جدول استجابات مفردات البحث على المحور الأول: أبعاد دور التخصص في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	دور التخصص في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية	2.43	0.630	2
2	دور التخصص في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية	2.41	0.697	3
3	دور التخصص في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية	2.49	0.663	1
-	دور التخصص في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية	2.44	0.635	-

وتتفق النتيجة مع دراسة الزومان. (2018م). والتي بينت أن القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة، وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة نصير. (2013) والتي أوضحت أن الترتيب التنزلي لمجالات تخصصات التعليم العام، الآثار الفنية ثم الآثار الادارية، ثم الآثار الاجتماعية، ثم الآثار الاقتصادية، وكذلك تتفق مع دراسة الحمدان. (2008) والتي أشارت الى أن التخصص تسهم في تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة ، وتحد من وجود العمالة غير المنتجة في المدارس، وتعمل على تطوير مستوى الخدمات التعليمية ، وأيضاً تتفق النتيجة مع دراسة (Verma, 2017) والتي أوضحت أن وضع التعليم العالي كان منخفضاً للغاية قبل عام 2000، ولكن بعد عام 2000، أصبحت قوة التعليم العالي قوية، كما أشارت الدراسة إلى وجود نمو سريع في التعليم العالي في (هاريانا) بالمقارنة مع (البنجاب)، بسبب أن الحكومة قد ركزت على التخصص في التعليم العالي في هذه المناطق، وتتفق مع دراسة (yildirim,2013) والتي بينت أن جودة التجهيزات المادية كانت أفضل في المدارس الخاصة، وأن جودة التعليم في المدارس الخاصة أفضل من غيرها، وكذلك تتفق النتيجة مع دراسة (Heler&Geiger,2011) والتي أكدت على أن تطبيق نظام التخصص في التعليم العالي شكل مصدر تمويل عالي للولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً: إجابة السؤال الثاني: ما المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام من وجهة نظر قائدات المدارس؟

للإجابة عن هذا السؤال، والتعرف على أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام، تم حساب المتوسط الحسابي لهذه الأبعاد وصولاً إلى تحديد أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام، والجدول (4-5) يوضح النتائج العامة لهذا المحور.

جدول استجابات مفردات البحث على المحور الثاني: أبعاد أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	المعوقات الإدارية	2.46	0.531	3
2	المعوقات الاجتماعية	2.53	0.526	2
3	المعوقات الاقتصادية	2.64	0.448	1
-	أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام	2.55	0.433	-

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن مفردات البحث موافقات على أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام بمتوسط (2.55 من 3)، واتضح من النتائج أن أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تخصصات التعليم العام تمثلت في المعوقات الاقتصادية بمتوسط (



2.64 من 3) ، يليه المعوقات الاجتماعية بمتوسط (2.53 من 3) ، وأخيراً جاءت المعوقات الإدارية بمتوسط (2.46 من 3).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحميد، والشهري، والماجد؛ والصقور. (2017) والتي أوضحت أن من أهم الأسباب الرئيسية لعدم موائمة مخرجات المدرسة الثانوية للدخول إلى سوق العمل هي: عدم تركيز العملية التعليمية في المرحلة الثانوية على الجانب التطبيقي، حاجة خريجي المرحلة الثانوية إلى نوع من التدريب قبل الالتحاق بسوق العمل، عدم وجود شراكة بين المدارس الثانوية ومؤسسات سوق العمل، كما تتفق النتيجة مع دراسة سيف، نوف محمد راشد (2017) والتي بينت أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المشكلات التي ستواجهها القيادات التربوية في خصخصة مدارس التعليم العام في مدينة الرياض ، وتبين من النتائج أن أبرز هذه المشكلات هي (تزايد المشكلات القانونية نتيجة تعثر سداد الرسوم الدراسية للقطاع الخاص ، ورفض موظفي القطاع العام من المعلمين والمعلمات التخلي عن وظائفهم الحكومية والانتقال على ملاك القطاع الخاص)، وكذلك وتتفق مع دراسة العتيبي. (1438) والتي أشارت إلى أن هناك معوقات تعوق التوسع في تطبيق أبعاد الخصخصة في مؤسسات التعليم العام، منها المعوقات المالية، والمعوقات الإدارية(البيروقراطية)، والإجراءات التي تضعها الوزارة أمام المستثمرين، وشروط البلديات التي تشكل عائق أمام المستثمرين)، كما أن هناك معوقات اجتماعية منها الانطباع الخاطئ لدى أولياء الأمور بمدى القطاع الخاص وعدم كفاءته ، وأيضاً وتتفق النتيجة مع دراسة المجيدل. (1433) والتي بينت أن من أهم معوقات تطبيق أسلوب خصخصة بيروقراطية النظام التي تؤدي إلى الصعوبة والبطء في صنع القرارات، وعدم وجود أهداف واضحة ومحددة لخصخصة المدارس، وكذا وتتفق مع دراسة القحطاني. (2008) والتي أشارت إلى أن من معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام ، وتتفق النتيجة مع دراسة عبد الله. (2005) والتي أوضحت أن أبرز النتائج السلبية من الخصخصة هي زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والحد من عدالة الفرص التعليمية و غيرها من السلبات، كذلك تتفق النتيجة السابقة مع دراسة (Bayram 2018) والتي أكدت على أن تطبيق سياسات الخصخصة في التعليم، تؤدي في إلى زيادة عدم المساواة الموجود في المجتمع، خاصة أن التعليم يعد من أهم الحقوق الأساسية التي تمكن كل الناس من التطور، دون أي تمييز .

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي البحث بما يلي:
- العمل على تهيئة البيئة التنظيمية الإدارية بمدارس التعليم العام لعمل القطاع الخاص.
 - الاهتمام بالحد من مركزية العمل الإداري بمدارس التعليم العام.
 - منح الصلاحيات الكافية للقيادات في مدارس التعليم العام.
 - العمل على تعزيز مرونة الهيكل التنظيمي بمدارس التعليم بما يدعم مرونة تطبيق الخصخصة.
 - العمل على الحد من الأنظمة والإجراءات الروتينية في مدارس التعليم العام بما يحسن من تطبيق الخصخصة.
 - توعية المجتمع بأن الخصخصة للتعليم لن يتبعها حدوث تغيير في الثوابت الدينية والوطنية.
 - حث المجتمع على دعم جهود خصخصة التعليم والتعاون مع برامجها.
 - وضع الضوابط والإجراءات التي تحد من ارتفاع الرسوم الدراسية نتيجة لخصخصة التعليم العام.

مقترحات بحوث مستقبلية:

- إجراء بحوث مستقبلية حول المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام.
- إجراء بحوث مستقبلية حول سبل الحد من المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام.
- إجراء بحوث على مجتمعات أخرى مثل: المعلمين، مديري التعليم، وغيرهم.
- إجراء نفس البحث باستخدام منهج آخر غير المنهج الوصفي المستخدم في البحث الحالي.



المراجع

- 1- أبو الوفاء، جمال محمد وحسين، سلامة عبدالعظيم (2000). اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 2- أحمد، فهمي. (2016). "الخصخصة في المملكة العربية السعودية". المجلة العربية للاقتصاد، العدد (12)، ص.ص. 106-23.
- 3- بين دهيش، خالد عبد الله. (1423). استشراف مستقبل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة للقاء قادة العمل التربوي في المملكة، جدة.
- 4- بهاء الدين/ حسين كامل. (2000). الوطنية بلا هوية تحديات العولمة، القاهرة: دار المعارف.
- 5- الجابري، نيف رشيد، والعمري، أماني ضيف الله (2010): تجربة المدارس المفوضة في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، في اللقاء السنوي الخامس عشر: "تطوير التعليم: رؤى ونماذج ومتطلبات"، 5-6 يناير 2010، ص.ص. 387-409.
- 6- جاسم، عبد الرسول. (2005). ندوة الخصخصة في العراق، مركز العراق للابحاث، دن.
- 7- الجبير، الجوهرة احمد، وعلى، نشوى مصطفى. (2017). أثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 8- جمال، عبد الرحمن. (2016). اقتصاديون: خصخصة التعليم يطور المدارس ويؤهل المعلمين، صحيفة المدينة، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، <https://www.al-madina.com/article/434793.3/1>
- 9- الجميل، الجوهرة سعود. (2009). تصور مستقبلي مقترح لخصخصة برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية للبنات بجدة.
- 10- الحامد، محمد معجب وآخرون. (1426). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، ط3، الرياض، مكتبة الرشد.
- 11- الحر، عبد العزيز محمد. (2017). القيادة في مدارس المستقبل. الرياض. مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- 12- الحربي، سهام عبد العزيز. (2012). خصخصة التعليم العالي الصحي في المملكة العربية السعودية وأثره في تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية، جامعة طيبة، كلية التربية قسم الإدارة التربوية.
- 13- حسين، محمد فتحى عبدالفتاح، البلوى، خليفة حماد. (2017). تصور مقترح لتفعيل دور القيادات المدرسية في تحقيق الأهداف التعليمية للرؤية الوطنية 2030 بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة البحث العلمي في التربية العدد الثامن عشر، 2017، جامعة تبوك.
- 14- حلمي، فؤاد أحمد ورسمي عبد الملك رستم ونادية جمال الدين. (1997 م). صيغ مقترحة لدور القطاع الخاص في التعليم قبل الجامعي، بحث منشور من المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
- 15- الحمدان، جاسم. (2008). رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، دولة الكويت، 63(1)، ص.ص. 13-48.
- 16- خليل، نبيل. (2006). خصخصة التعليم رؤية مستقبلية. ط1، مصر: دار الإسراء.
- 17- الربدي، عبدالله بن عبدالرحمن. (2017). الخصخصة سلاح ذو حدين، صحيفة الاقتصادية، في 7/7/2017. الرياض.
- 18- الزايدى، أحمد بن محمد. (2017). خصخصة التعليم العام كيف تكون؟ صحيفة برق للنشر الإلكتروني. 2/8. http://www.aleqt.com/2017/01/18/article_1122641.html
- 19- الزومان، هدى محمد. (2018). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، (رسالة دكتوراه) في الإدارة التربوية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد، (5) عدد أكتوبر.
- 20- سالماني، علي. (2009). خصخصة التعليم قبل الجامعي في كل من إنجلترا واليابان وإمكان الإفادة منها في مصر. المجلة التربوية - مصر. ج52، ص.ص. 473-477.
- 21- السالمي، مروان. (2016). الخصخصة في التعليم.. المعايير أولاً، جامعة الملك سعود، موقع الجزيرة، الإثنين 6 جمادى الأولى 1437، العدد 15845.



- 22-سياف، نوف بنت محمد راشد.(2017). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام من وجهة نظر القيادات التربوية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، قسم الإدارة والإشراف التربوي، كلية الشرق العربي للدراسات العليا.
- 23-الشاعر، سوسن.(2019). التعليم 2030. جريدة الوطن البحرينية.1/7.
<http://alwatannews.net/article/811142/Opinion/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-2030>
- 24-شاهين، محمد أحمد. (2013). خصخصة التعليم. قسم فلسفة التربية، إرشاد نفسي وتربوي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين .
- 25-الشهري، أغاريد. (2018). واقع ملائمة مخرجات التعليم في المرحلة الثانوية لمتطلبات سوق العمل السعودي من وجهة نظر أصحاب العمل. مجلة كلية التربية. 34 (6)، ص.ص. 222 – 267.
- 26-صانغ، عبدالرحمن بن احمد. (١٤١٦ هـ). تنمية روح المشاركة بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال وبعض الصيغ لتفعيلها، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.
- 27-صانغ، عبدالرحمن. (2009). خصخصة التعليم العام لماذا وكيف. مقال صحافي صحيفة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية.
- 28-عابدين، محمد. (2001). الإدارة المدرسية الحديثة، عمان: الشروق للنشر والتوزيع.
- 29-عبد الله، أسماء. (2005). التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة، (رسالة ماجستير). عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.
- 30-العتيبي، منال بنت نايف. (1438). معوقات تطبيق الخصخصة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، مشروع بحث مقدم لاستكمال مطالب الحصول على درجة ماجستير الآداب في الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود: الرياض.
- 31-العجرش، حيدر حاتم. (2014). مخرجات التعلم، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق. تم الاسترجاع في 25/ربيع أول/1440هـ من: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/files/articles/repository1_publicat
- 32-العساف، صالح.(2013). المدخل الى البحث في العلوم السلوكية، الرياض مكتبة العبيكان.
- العساف، صالح بن حمد. (2016). المدخل الى البحث في العلوم السلوكية. ط3. الرياض: دار الزهراء.
- 33-عطوي، جودت عزت. (2001). الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، عمان: الدار العلمية.
- 34-العمرو، صالح.(2016). الخصخصة وأثرها على التعليم.. مطالب بتشكيل شركة حكومية لتوظيف المعلمين، جريدة المواطن. 4/13. <https://www.almwatan.net/2016/04>
- 35-العمري، أماني ضيف الله رباح. (2013). خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة المدارس المفوضة في الولايات المتحدة الأمريكية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة بالدينة المنورة، المدينة المنورة.
- 36-العنزي، مشعل.(2018). خصخصة التعليم بين تدمير المستثمرين الحاليين وتنوع خيارات التعليم بجودة أعلى، جريدة المناطق السعودية. 1/24. <http://almnatiq.net/528448/>
- 37-العواجي، صالح بن حسين وآخرون. (1423).تنظيم المنافسة في سوق الكهرباء بالمملكة العربية السعودية ، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي،(13-17شعبان)الرياض، وزارة الصناعة والكهرباء.
- 38-عويضة ، هيثم يوسف. (2003). الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني ، دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين.
- 39-الغربي،خالد.(2018). توافق في الأهداف بين «رؤية السعودية 2030» ومجموعة العشرين. 1 ديسمبر. <https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/2164333576?pq-origsite=summon>
- 40-الفايز، هيلة بنت عبد الله بن سليمان. (2011). استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه، قسم الإدارة والتخطيط التربوي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.



- 41-الفايز، هيلة بنت عبد الله. (2011). استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 42-فريفر، بياريت بطرس سمعان. (2018). دراسة تحليلية لمنهج مادة الاقتصاد وكتبها المدرسية على ضوء القضايا الاقتصادية المعاصرة: (المرحلة الثانوية). (رسالة دكتوراه)، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- 43-الفيلكاوي، أحمد حسين. (2018). نعم لخصخصة التعليم.. نظرة إصلاحية، جريدة القبس الإلكترونية الكويتية. <https://alqabas.com/537089/5/17>
- 44-القحطاني، محمد بن سعيد عبدالله. (1429). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، رسالة علمية تكميلية لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط. كلية التربية، جامعة أم القرى.
- 45-القرشي، منحت. (2011). برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 33.
- 46-القضاة، إباد محمد حامد. (2006). لقاء الاقتصاد والخصخصة في التجربة الأردنية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض 1426/3/ 28 هـ.
- 47-كريم، علي خضير. (2010). الخصخصة وضرورة التحول للاقتصاد العراقي. قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جمهورية العراق.
- 48-الكعبي، سعيد. (2017). خصخصة التعليم.. لماذا؟، آراء حول الخليج، العدد 133. http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1221:2014-07-06-00-45-44&Itemid=172&option=com_content
- 49-المانع، عزيزة. (2003). هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، قسم التربية، جامعة الملك سعود.
- 50-ماهر، أحمد. (2002). دليل المقرر في..الخصخصة: الدار الجامعية، القاهرة.
- 51-المجيدل، محمد بن عبد الله بن منصور. (1434). تطبيق أسلوب الخصخصة في إدارة مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية: نموذج مقترح (رسالة دكتوراه). كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 52-محمد، عبد المنعم محمد، وتهامي، جمعة سعيد (2010، فبراير): أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها في التعليم، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر "اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة الإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بني سويف، 18 (1)، ص.ص. 173-183.
- 53-محمد، عبد المنعم محمد، وتهامي، جمعة سعيد. (2010). أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها في التعليم، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر "اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي". الجمعية المصرية للتربية المقارنة الإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بني سويف، العدد 18، المجلد(1)، 173-183.
- 54-محمد، محمد جاسم. (2004). سيكولوجية الإدارة التعليمية والمدرسية وآفاق التطوير العام، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 55-محمد، أميرة محمد حشمت عطية. (2011). الخصخصة في التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة جنوب الوادي.
- 56-المطرفي، شجاع علي. (2000 م). مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة.
- 57-الملحم، إبراهيم بن علي. (2001). تطوير وتنمية الجهاز الإداري والحكومي في عهد خادم الحرمين الشريفين، دراسة تحليلية، معهد الإدارة العامة.
- 58-المملكة العربية السعودية. (2016). رؤية المملكة 2030. الرؤية الوطنية السعودية متاح على الرابط. www.vision2030.gov.sa المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم. (1437/1436هـ). الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، الإصدار الثالث. مشروع تطوير.



- 60-المناعمة، عمر أحمد عبدالغني. (2005). دور الإدارة المدرسية في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في محافظات غزة في تحسين العملية التعليمية-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، أصول التربية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية - غزة.
- 61-ممنتدى التمويل الإسلامي. (2016) . أبعاد الخصخصة، تقرير.
- 62-نصير، تقوى نصير. (2013). اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة أربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن، (رسالة ماجستير) كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 63-النمر، هاشم بن عبد الله. (2018). خصخصة التعليم. جريدة البلاد، العدد 22428، تم الاسترجاع في 10/ صفر/1440 هـ من: <http://www.albiladdaily.com/articles/>
- 64-النمر، هاشم بن عبد الله. (2018). التعليم.. وبرنامج الخصخصة، مجلة رواد الأعمال، 5/5. <http://www.rowadalaamal.com/>
- 65-النوح، مساعد بن عبد الله. (2011). مبادئ البحث التربوي. ط2. الرياض: مكتبة الرشد.
- 66-نوف محمد راشد بن سيف (2017). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام من وجهة نظر القيادات التربوية في مدينة الرياض، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الإدارة والإشراف التربوي، كلية الشرق العربي.
- 67-وثيقة برنامج التحول الوطني 2020 (2016). مجلس الاقتصاد والتنمية، مجلس الوزراء السعودي.
- 68-وظيفة، علي. (2008). المدارس الخاصة الأجنبية في دولة الكويت كما يراها أولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية، رسالة الخليج العربي، العدد 109.
- 69-ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (2017) . الخصخصة.
- 70- Creswell John, (2018). تصميم البحوث الكمية-النوعية-المزجية، (ترجمة عبد المحسن القحطاني). الكويت: دار المسيلة للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في 2014).
- 71-Bayram, A. (2018, February): The Reflection of Neoliberal Economic Policies on Education: Privatization of Education in Turkey, *European Journal of Educational Research*, 7 (2), 341-347.
- 72-Clark, Robert Dean.(2002).Components of selected public private partnerships to build new school California: Ed.D degree, university of Laverne.
- 73-Fitz. & B.Beers. "Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross-national comparison of the USA and Britain". v.38 *Education Comparative* 154-pp.137 2002 no.2.
- 74-Toffler, alvin, (1990). Future Shock. Bantam Books, NW-p.139
- 75- Gibson, Helen. Davies, Brent. (2008). The Impact of Public Private Partnerships on Education: A Case Study of Sewell Group Plc and Victoria Primary School. International .89-p74 n1 v22 Management, ionalEducat of Journal
- 76-Geiger, L. Roger & Heller, E. Donald.(2011).Financial Trends in Higher Education: The United State. Director, Professor and Senior Scientist. The Pennsylvania State University.
- 77-Levine ,Henry(M).privatizing Education .Teacher college : Columbia University.2001.
- 78-Maranto, K. (2005): A Tale of Two Cities: School Privatization in Philadelphia and Chester, *American Journal of Education*, 111, (2), 151 – 190
- 79-Michael W,Fanning.(2008). Privatization of support services in south Carolina public school districts, degree of doctor of philosophy in the college of education university of south Carolina



80-Verma, C. (2017): Development Status of Higher Education in Northern Indian: A Review Study, European Journal of STEM Education, 2 (1), 1.

81- Targ Harry. (2016). Impacts of The Privatization of Public Education. Diary of a Heartland Radical.

82-Yildirim, m. (2013). Effects of privatization on education quality and equity: Comparison of a public and a private primary school in Turkey. International Association of Social Science.

المواقع الإلكترونية:

ميزانية الوزارة-وزارة التعليم، ميزانية وزارة التعليم (العام) لعام 1437-1438 هـ -

<https://www.moe.gov.sa/ar/about/Pages/BudgetOfTheMinistryOfEducation.aspx>
<https://vision2030.gov.sa/ar/node/161> (موقع رؤية 2030).

References

1. Abdeen, Mohammed. (2001). Modern School Administration, Amman: Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
2. Abdullah, Asma'a. (2005). The Trend Towards Privatization of Education in Jordan from the Point of View of Administrators and Teachers in the Ministry of Education: causes and expected output, (Master Thesis for Master degree). Deanship of Scientific Research and Graduate Studies, The Hashemite University, Al-Zarqa.
3. Abu Al-Wafa, Jamal Mohammed & Hussein, Salama Abdul-Azeem. (2000). Modern trends in school administration, Alexandria: University Knowledge House.
4. Ahmed, Fahmy. (2016). Privatization in the Kingdom of Saudi Arabia. The Arab Journal of Economics, Issue (12), p. 23-106.
5. Al-Ajrash, Hyder Hatem. (2014) Learning outcomes, College of Basic Education, University of Babylon, Iraq. Retrieved on Rabi' I 25, 1440 H, from: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/filesshare/articles/repository1_publicat.
6. Al-Amro, Saleh. (2016). "Privatization and its Impact on education." Demands to form a Government Company in order to Appoint Teachers, Al-Mowaten Newspaper. 13/04. <https://www.almowaten.net/2016/04>.
7. Al-Anazi, Mish'al. (2018). Privatization of Education Between the Grumblings of Current Investors and the Diversification of Higher Quality Education Options, Saudi Manatiq Newspaper. 24/1. <http://almnatiq.net/528448>.
8. Al-Assaf, Saleh bin Hamad. (2016). Introduction to Research in the Behavioral Sciences, Edition 3. Riyadh: Dar Al-Zahra.
9. Al-Assaf, Saleh. (2013). Introduction to Research in the Behavioral Sciences, Riyadh, Al-Obaikan Library.
10. Al-Awaji, Saleh bin Hussein et al. (1423H). (Regulating the Competition in the Electricity Market in the Kingdom of Saudi Arabia, a seminar on the future vision of the Saudi economy), (13-17 Shaaban) Riyadh, Ministry of Industry and Electricity.



11. Al-Failakawi, Ahmed Hussein. (2018). Yes, to the Privatization of Education. a Reformist View, Al-Qabas Electronic Newspaper, Kuwait. 17/05. <https://alqabas.com/537089>.
12. Al-Fayez, Haila bint Abdellah. (2011) A Proposed Strategy for The Privatization of Some Educational Services in the Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia. (Thesis for PhD degree), College of Social Sciences, Imam Mohammed bin Saud Islamic University, Riyadh.
13. Al-Fyez, Haila bint Abdellah bin Suleiman. (2011) A Proposed Strategy for The Privatization of Some Educational Services in the Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia. Thesis for PhD degree, Department of Educational Administration and Planning. Imam Mohammed Bin Saud Islamic University.
14. Al-Gemail, Al-Jawhara Saud. (2009). A proposed future vision for the privatization of the programs of the Technical and Vocational Training Corporation, Thesis for PhD degree, Department of Administration and Educational Planning, College of Education for Girls in Jeddah.
15. Al-Gharbi, Khaled. (2018) A Consensus in the Goals Between “Saudi 2030 Vision” and the Group of Twenty. December 1st.
16. Al-Hamdan, Jassim. (2008). A future vision for the privatization of secondary education in the State of Kuwait, Journal of Social Sciences, Kuwait, 63 (1), p. 13-48.
17. Al-Hamid, Mohammed Mu’ajeb et al. (1426H). Education in the Kingdom of Saudi Arabia, seeing the present and the foreseeing the future, 3rd edition, Riyadh, Al-Rushd Library.
18. Al-Harbi, Seham Abdul-Aziz. (2012). Privatization of the higher health education in the Kingdom of Saudi Arabia and its impact on meeting the needs of human resources, Taibah University, College of Education, Department of Educational Administration.
19. Al-Hurr, Abdul-Aziz Mohammed. (2017). Leadership in the future schools. Riyadh. Arab Bureau of Education for the Gulf States.
20. Al-Jabri, Nayaf Rashid & Al-Omari, Amani Dhaifullah. (2010). The Experience of Delegated Schools in the United States of America and Possibility to Benefit from Them in the Privatization of the Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia, the Saudi Association for Educational and Psychological Sciences (Justin), in the fifteenth annual meeting titled: “Development of Education: Insights, Models, and Requirements”, January 5-6, 2010, p. 387-409.
21. Al-Jubeir, Al-Jawhara Ahmed & Ali, Nashwa Mustafa. (2017). The impact of privatization on the job opportunities in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (1991-2015). College of Business Administration, King Saud University, Riyadh.
22. Al-Kaabi, Saeed. (2017). Privatizing Education. Why?, Opinions on the Gulf, Issue 133.
23. Al-Mane’a, Aziza. (2003). Does privatization meet the needs of education? Attitudes of educational leaders in the Kingdom of Saudi Arabia towards the privatization of public education in it, Damascus University Journal, Volume 19, Second Issue, Department of Education, King Saud University.



24. Al-Matrafi, Shuja Ali. (2000). The extent of the contribution of the private sector to higher education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of societal changes and contemporary global trends, unpublished Thesis for PhD degree, Faculty of Education, Cairo University.
25. Al-Mujaidil, Mohammed bin Abdellah bin Mansour. (1434H). The application of the privatization method in the management of public education schools in the Kingdom of Saudi Arabia: a proposed model (Thesis for PhD degree). College of Education, King Saud University, Riyadh.
26. Al-Mulhim, Ibrahim bin Ali. (2001). The Development and improvement of the administrative and governmental apparatus in the era of the Custodian of the Two Holy Mosques, an analytical study, the Institute of Public Administration.
27. Al-Nemr, Hashem bin Abdellah. (2018). Privatization of education. Albilad Newspaper, Issue 22428, retrieved on Safar 10, 1440H from: <http://www.albiladdaily.com/articles/>.
28. Al-Nemr, Hashem bin Abdullah. (2018). Education & Privatization Program, Entrepreneurs Journal, 5/5. <http://www.rowadalaamal.com>.
29. Al-Omari, Amani Dhaifullah Rabah. (2013). Privatization of Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of the Experience of Delegated Schools in the United States of America, (unpublished Thesis for Master degree), College of Education and Human Sciences, Taibah University in Medina, Medina.
30. Al-Otaibi, Manal bint Nyef. (1438H). Obstacles to the Application of Privatization in the Public Education Schools in the Kingdom of Saudi Arabia, a research project submitted to complete the requirements for obtaining a Master of Arts in Educational Administration, College of Education, King Saud University: Riyadh.
31. Al-Qahtani, Mohammed bin Saeed Abdullah. (1429H). The Future Investments of the Private Sector in Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia, a thesis supplementary to the requirements for obtaining a doctorate degree in the educational administration and planning. College of Education, Umm Al-Qura University.
32. Al-Qudah, Iyad Mohammed Hamid. (2006). The Meeting of Economy and Privatization in the Jordanian experience, Chamber of Commerce and Industry in Riyadh.
33. Al-Quraishi, Medhat. (2011). Privatization Programs Between the Elements of Success and The Factors of Failure. Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies. Issue 33.
34. Al-Rabadi, Abdullah bin Abdul Rahman. (2017). Privatization is a double-edged sword, Al-Eqtisadiyah Newspaper, on 07/07/2017, Riyadh.
35. Al-Salmi, Marwan. (2016). Privatization in Education. Standards at First, King Saud University, Al Jazeera website, Monday, Jumada I 6, 1437H, Issue 15845.
36. Al-Shaer, Sawsan. (2019). Education 2030. Al-Watan Newspaper in Bahrain. 7/1.
37. Al-Shehri, Agareed. (2018). Reality of the Suitability of Secondary School Education Outputs to the Requirements of the Saudi Labor Market from the Point of View of Employers. Journal of the College of Education. 34 (6), pp. 222 – 267.



38. Al-Zaydi, Ahmed bin Mohammed. (2017). How to privatize public education? Barq newspaper for electronic publishing. 8/2. <https://barq-org.sa/105379>.
39. Al-Zouman, Huda Mohammed. (2018). Privatization in Education: A Case Study of the Privatization of the Educational Buildings Sector in the Ministry of Education in the Kingdom of Saudi Arabia, (Thesis for PhD degree) in the Educational Administration, The Arab Journal of Educational and Psychological Sciences, Issue (5) of October.
40. Atawi, Jawdat Ezzat. (2001). Educational Administration and Educational Supervision, Amman: Scientific House.
41. Bahaa El-Deen / Hussein Kamel. (2000). Patriotism without identity, the challenges of globalization, Cairo: Dar Al-Maaref.
42. Bin Duhaish, Khaled Abdullah. (1423H). Foreseeing the future of public education in the Kingdom of Saudi Arabia, a working paper presented to a meeting of the educational work leaders in the Kingdom, Jeddah.
43. Creswell John, (2018), Quantitative-Qualitative-Modular Research Design, (Translated by Abdul Mohsin Al-Qahtani). Kuwait: Dar Al-Mesaila for Publishing and Distribution. (Original work published in 2014).
44. Frevere, Pierre Boutros Simon. (2018) Analytical Study of the Economics Curriculum and Its Textbooks in The Light of Contemporary Economic Issues: (High Schools). (Thesis for PhD degree), Higher Institute of Doctorate in Arts, Humanities and Social Sciences, Lebanese University, Beirut.
45. Helmy, Fouad Ahmed, et al. (1997). Suggested formulas for the role of the private sector in the pre-university education, published research by the National Center for Educational Research and Development, Cairo.
46. <http://alwatannews.net/article/811142/Opinion/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-2030>.
47. http://www.aleqt.com/2017/01/18/article_1122641.html.
48. http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1221:2014-07-06-00-45-44&Itemid=172&option=com_content.
49. <https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/2164333576?pq-origsite=summon>
50. Hussein, Mohammed Fathi Abdul-Fattah & Al-Balawi, Khalifa Hammad. (2017). A proposed conception to activate the role of school leaders in achieving the educational goals of the 2030 Vision in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the experiences of some countries. Journal of Scientific Research in Education, Issue 18th, 2017, Tabuk University.
51. Islamic Finance Forum. (2016). Dimensions of privatization, report.
52. Jamal, Abdul Rahman. (2016). Economists: Privatizing Education Develops Schools and Qualifies Teachers, Al-Madina Newspaper, Al-Madina Foundation for Press and Publishing, 1/3. <https://www.al-madina.com/article/434793>.
53. Jassim, Abdul Rasoul. (2005). Symposium of Privatization in Iraq, Iraq Research Center, d, n.



54. Karim, Ali Khudair. (2010). Privatization and the need to transform the Iraqi economy. Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Republic of Iraq.
55. Khalil, Nabil. (2006). Privatization of Education, a future vision. 1st edition, Egypt: Dar Al-Isra'a.
56. Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Education. (1436/1437H). The Regulatory Manual for Public Education Schools, Third Edition. development project.
57. Kingdom Saudi Arabia. (2016). The Kingdom's Vision 2030. The Saudi National Vision is available at: www.Vision2030.gov.sa.
58. Maher, Ahmed. (2002). Guide of Course in... Privatization: University House, Cairo.
59. Mana'amah, Omar Ahmed Abdul Ghani. (2005). The Role of school administration in public schools and private schools in the governorates of Gaza in improving the educational process - a comparative study, Thesis for Master degree, Principles of Education, College of Education, Islamic University. Gaza.
60. Mohammed, Abdul-Moneim Mohammed & Tohamy, Jum'aa Said. (February, 2010): Forms of Privatization and Controls of Its Application in Education, The Eighteenth Annual Scientific Conference "Contemporary Trends in the Development of Education in the Arab World", The Egyptian Association for Comparative Education, Educational Administration, College of Education, University of Beni Suef, Issue 18 (1), pp.173-183.
61. Mohammed, Abdul-Moneim Mohammed & Tohamy, Jum'aa Said. (February, 2010): Forms of Privatization and Controls of Its Application in Education, The Eighteenth Annual Scientific Conference "Contemporary Trends in the Development of Education in the Arab World", The Egyptian Association for Comparative Education, Educational Administration, College of Education, University of Beni Suef, Issue 18 (1), pp.173-183.
62. Mohammed, Amira Mohammed Heshmat Attia. (2011). Privatization in university education and labor market requirements, Thesis for PhD degree, Faculty of Arts, Department of Sociology, South Valley University.
63. Mohammed, Mohammed Jassim. (2004). The psychology of educational and school administration and the prospects for general development, 1st Edition, Amman: House of Culture for Publishing and Distribution.
64. National Transformation Program Document 2020. (2016). Economic and Development Council, Saudi Council of Ministers.
65. Noah, Musaed bin Abdullah. (2011). Principles of educational research. 2nd Edition. Riyadh: Al-Rushd Library.
66. Nouf Mohammed Rashid bin Sayyaf. (2017). Requirements for the privatization of public education schools from the point of view of educational leaders in the city of Riyadh, a thesis submitted to complete the requirements for obtaining a Master of Arts in Educational Administration and Supervision, College of the Arab East.
67. Nusair, Taqua Nusair. (2013). Attitudes of public secondary school teachers in the city of Irbid towards the privatization of public education in Jordan, (Thesis for Master degree), College of Education, Yarmouk University, Jordan.



68. Owaidha, Hytham Yousuf. (2003). Privatization in the Palestinian Economy, An Applied Study in the Palestinian Institutions, an unpublished Thesis for Master Degree, An-Najah University, Nablus, Palestine.
69. Sa'egh, Abdul Rahman bin Ahmed. (1416H). Developing The Spirit of Partnership Between the Education Sector and the Business Sector and Some Formulas to Activate It, Bureau of Education for the Arab Gulf States, Riyadh.
70. Sa'egh, Abdul Rahman. (2009). Privatization of Public Education Why and How. Press article Al-Eqtisadiyah Newspaper, The Kingdom of Saudi Arabia.
71. Salman, Ali. (2009). Privatization of pre-university education in England and Japan and the possibility to benefiting from it in Egypt. Educational Journal - Egypt. Part 52, pp. 473-477.
72. Sayyaf, Nouf bint Mohammed Rashid. (2017). Requirements for the privatization of public education schools from the point of view of educational leaders in the city of Riyadh, Thesis for Master degree, Department of Administration and Educational Supervision, Arab East College for Graduate Studies.
73. Shaheen, Mohammed Ahmed. (2013). Privatization of Education. Department of Philosophy of Education, Psychological and Educational Guidance, Al-Quds Open University, Palestine.
74. Watfa, Ali. (2008). Foreign private schools in the State of Kuwait as seen by the parents of primary school students, The Arabian Gulf Message, Issue 109.
75. Wikipedia the free encyclopedia. (2017). Privatization.
76. Bayram, A. (2018, February): The Reflection of Neoliberal Economic Policies on Education: Privatization of Education in Turkey, European Journal of Educational Research, 7 (2), 341-347.
77. Clark, Robert Dean. (2002). Components of selected public private partnerships to build new school California: Ed.D degree, university of Laverne.
78. Fitz. & B.Beers. "Education Management Organization and the Privatization of Public Education: a cross-national comparison of the USA and Britain". Comparative Education v.38 no.2. 2002 pp.137-154
79. Geiger, L. Roger & Heller, E. Donald. (2011). Financial Trends in Higher Education: The United State. Director, Professor and Senior Scientist. The Pennsylvania State University.
80. Gibson, Helen. Davies, Brent. (2008). The Impact of Public Private Partnerships on Education: A Case Study of Sewell Group Plc and Victoria Primary School. International Journal of Educational Management, v22 n1 p74-89.
81. Levine, Henry(M). Privatizing Education. Teacher college: Columbia University.2001.
82. Maranto, K. (2005): A Tale of Two Cities: School Privatization in Philadelphia and Chester, American Journal of Education, 111, (2), pp.151 – 190.
83. Michael W, Fanning. (2008). Privatization of support services in South Carolina public school districts, degree of doctor of philosophy in the College of Education, University of South Carolina.
84. p.139Toffler, alvin, (1990). Future Shock. Bantam Books, NW-74



85. Targ Harry. (2016). Impacts of The Privatization of Public Education. Diary of a Heartland Radical.
86. Verma, C. (2017): Development Status of Higher Education in Northern Indian: A Review Study, European Journal of STEM Education, 2 (1), 1.
87. Yildirim, M. (2013). Effects of privatization on education quality and equity: Comparison of a public and a private primary school in Turkey. International Association of Social Science.

Websites:

88. Budget of the Ministry of Education, Budget of the Ministry of Education for the academic year 1437-1438H.
<http://www.moe.gov.sa/ar/about/Paes/BudgetOfTheMinistryOfEducation.aspx>.
89. Site of 2030 Vision: <https://vision2030.gov.sa/ar/node/161>.